وإذ تلاحظ أن البرنامج قد استعرضه كل من لجنة سياسات المعونة الغذائية وبرامجها التابعة لبرنامج الأغذية العالمي ، في دورتها السابعة والعشرين ، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية الثانية لعام ١٩٨٩ ،

وقد نظرت في قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٢١/١٩٨٩ المؤرخ في ٢٨ تموز/يوليه ١٩٨٩ وتوصيات لجنة سياسات المعونة الغذائية وبرامجها ،

وإذ تعترف بقيمة المعونة الغذائية المتعددة الأطراف التي يقدمها برنامج الأغذية العالمي وباستمرار الحاجة إليها ، سواء في شكل استثمارات رأسمالية أو تلبية للاحتياجات الغذائية الطارئة ،

١ ـ تحدد للفترة ١٩٩١ - ١٩٩٢ رقماً مستهدفاً للتبرعات المعلنة لبرنامج الأغذية العالمي قدره ١,٥ بليون من دولارات الولايات المتحدة تشمل مبالغ نقدية و/أو خدمات لايقل مجموعها عن ثلث هذا الرقم ، وتعرب عن أملها في زيادة هذه الموارد بمساهمات إضافية كبيرة من المصادر الأخرى نظراً للحجم المتوقع من طلبات المشروعات الصالحة وقدرة البرنامج على العمل على مستوى أعلى من ذلك ؛

٢ ـ تحث الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والأعضاء والأعضاء المنتسبين في منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة والمنظمات المانحة المناسبة على بذل كل جهد ممكن ضماناً لبلوغ هذا الرقم المستهدف بكامله ؛

٣ ـ تطلب إلى الأمين العام أن يعقد ، بالتعاون مع المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ، مؤتمراً لإعلان التبرعات في مقر الأمم المتحدة في أوائل عام ١٩٩٠ لأجل هذا الغرض .

الجلسة العامة ٨٥
٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩

٢٣١/٤٤ ـ تقرير الأمين العام المقدم عملاً بقرار الجمعية العامة ١٦٥/٤٢

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى قرارها ١٦٥/٤٢ المؤرخ في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ ، بالصيغة المعتمد بها ، المتعلق بالأمن الاقتصادي الدولي ،

وإذ تحيط علماً بتقرير الأمين العام بشأن المسألة [١٢٦] ،

وإذ تؤكد على الدور الذي تؤديه الأمم المتحدة وعلى اهتمام الدول الأعضاء فيها بتعزيز التعاون الدولي لكفالة التنمية المطردة ، ولاسيما في البلدان النامية ، والنمو المتوازن في الاقتصاد العالمي ،

١ ـ تلاحظ مع التقدير الأعمال التي يقوم بها الأمين العام بشأن هذا الموضوع ؛

٢ ـ تدرك أن المناقشات التي جرت بشأن هذا الموضوع قد أسهمت في زيادة التفهم المشترك للتكافل الاقتصادي ، وأدت دوراً مفيداً في الجهود المبذولة على نحو متواصل لزيادة كفاءة وفعالية أنشطة الأمم المتحدة في الميدان الاقتصادي ، وتعزيز التعاون المتعدد الأطراف في الشؤون الاقتصادية الدولية لصالح جميع البلدان ، لاسيما البلدان النامية ؛

٣ ـ تؤكد أن الحوار العالمي والبنّاء والشامل الرامي إلى تنشيط النمو والتنمية في الميدان الاقتصادي ، لاسيما تنمية البلدان النامية ، ضروري لإيجاد نهوج فعّالة وتعاونية لتناول المسائل الاقتصادية الدولية ؛

٤ ـ تدعو الهيئات والمؤسسات المعنية في منظومة الأمم المتحدة إلى أن تضع في الاعتبار في الأنشطة التي تضطلع بها حالياً ، كلٌّ وفقاً لولايته ، النتائج والتوصيات الواردة في تقرير الأمين العام [١٢٦] ؛

٥ ـ تطلب إلى الأمين العام أن يأخذ هذا القرار في اعتباره عند إعداد تقريره للدورة الاستثنائية للجمعية العامة المكرسة للتعاون الاقتصادي الدولي ، وبخاصة لتنشيط النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية .

الجلسة العامة ٨٥
٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩

٢٣٢/٤٤ ـ اتجاهات نقل الموارد إلى البلدان النامية ومنها وأثره على النمو الاقتصادي والتنمية المطردة في تلك البلدان

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى قراراتها ٢٠٢/٤١ المؤرخ في ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦ بشأن تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي الرامي إلى حل مشاكل الديون الخارجية للبلدان النامية ، و ١٩٨/٤٢ المؤرخ في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ بشأن تعزيز التعاون الدولي فيما يتعلق بمشاكل الديون الخارجية ، و ١٩٨/٤٣ المؤرخ في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ بشأن أزمة الديون الخارجية والتنمية والبحث عن حل دائم لمشاكل الديون ،

وإذ تشير أيضاً إلى قرارها ١٩٧/٤٣ المؤرخ في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ ، بشأن تحقيق الرقم المستهدف للمساعدة الإنمائية الرسمية ،

وإذ تشير إلى مقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٦٠/١٩٨٨ المؤرخ في ٢٧ تموز/يوليه ١٩٨٨ بشأن النقل الصافي للموارد من البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة النمو ، وتحيط علماً بقرار المجلس ١١٢/١٩٨٩ المؤرخ في ٢٨ تموز/يوليه ١٩٨٩ بشأن النقل الصافي للموارد من البلدان النامية وأثره على نموها الاقتصادي وتنميتها ،

(١٢٦) A/44/217 - E/1989/56